

الاحوال الشخصية

درس تدريجي قانوني

بملم الحوري بطرس غالب

١

وزارة الاستاذ اميل اده في الثالث من شهر شباط سنة ١٩٣٠، مرسوماً استراعياً رقم ٦ موضوعه التنظيم القضائي لخصص الفصل الثالث من الباب الثاني منه بالاحوال الشخصية، وحصر فيه اختصاص المحاكم المذهبية بقضايا معينة هي الخطبة، وعقد الزواج او انحلال روابطه (الطلاق والافتراق) والبنوة، والاقرار بالبنوة، والحضانة، وفرض النفقة او التعريض، عند بطلان الزواج دون تعيين مقدارهما، وحتى الفصل عند اتفاق الطرفين خطياً في مقدار النفقة او التعريض، وفي المسائل المتعلقة بالجهاز والحق اي الباننة، وحتى اقتراح تعيين وصي القاصر او تعيين خلفه عند وفاته او اعتزاله او عزله، وحتى عسبة ولي الوقت واعطائه سند مخالصة، وحتى عزل ولي الوقت واقامة خلف له، وحتى تعيين مستحقي الاوقاف. ثم عين قاضي الاحوال الشخصية، واخيراً ترك لمحاكم الاحوال الشخصية الاسلامية والدرزية صلاحيتها الحالية بالنظر الى المتقاضين من الطائفتين الاسلامية والدرزية.

فجاء هذا القرار مقلداً من الحقوق التي كانت تستمتع بها الطوائف المختلفة منذ القدم، والتي اطلق عليها في عهد السلطنة العثمانية اسم «الامتيازات المذهبية»، لانها في نظر الشارع العثماني بل المسلم حقوق استثنائية منحها تلك الطوائف فجعلتها ذات ادارة داخلية مستقلة عن الادارة العامة في الدولة. ففئة الاحوال الشخصية ليست مستحدثة، بل انها تكوّنت من يوم

تعددت الطوائف في الحكومة الواحدة والوطن الواحد ، فاسترعت خواطر ذوي الحل والربط فاعادوها من الاهتمام ما تستوجه ، وما لبثوا ، بعد ان اشبعوها درساً وامتحنوا طرق حلها المختلفة ، ان اقرؤا ليس لكل طائفة فحسب احوالها الشخصية ، بل وضعا لكل طبقة من طبقات الرعية قانوناً ينظم شؤونها الخاصة . وقد اختلفت احوال الاحرار عن احوال الارقاء . والمتوقفين ، واحوال الكبراء . عن احوال متوسطي الحال في المملكة الواحدة . وحيث تعددت المذاهب تكون لكل منها قانون احوالها الشخصية فاقترحه السلطة الحاكمة بعد ان حاولت ان توحد مذهب الرعية فلم تنجح .

وقد استفاد الخلف من تجارب السلف ، فاكفى بان يعترف لهذه الطوائف بما اكتسبته من الحقوق وبما فرضته عليها ديانتها من الواجبات التي لا يمكن القيام بها ، اذا كانت السلطة لا تدعها حرة او لا توفر لها اسباب الراحة في ممارستها ، بل تعرقل اعمالها ومساعيها وتاريخ رومية القديم ينشأ انه تكون في عاصمة العالم المتمدن آنذاك مقابل حق الوطنيين الخاص باهل رومية دون سواهم حق آخر دُعي حق الخوارج وهو مجموع قوانين وعادات غايتها ترقب علاقات الاجانب بعضهم بالآخر او بالوطنيين الرومانيين .

ويرى مثل ذلك في بيزنطية ، فان سلاطينها الذين حكموا الشرق قد اقرؤا للطوائف التي اختلفت مذاهبها عن مذهب السلطنة نظام احوالها الشخصية . فكان لليهود محكمة يتقاضون لديها تفصل في الدعاوى المذهبية المتكونة بينهم وكان للمسلمين مجلس يرفعون اليه دعاويهم حتى في القسطنطينية . ولما دوخ الخلفاء سورية وما يجاورها ، اقرؤا النصارى على انظمتهم الداخلية . ومشهور عن الخليفة عمر ابن الخطاب انه ، حين دخل اورشليم ظافراً سنة ٦٣٧م ، اعطى البطريرك صوفرونيوس ميثاقاً اقيمت فيه للروساء الروحيين ما كانوا يستنون به من الحقوق ، وانهم لا يزالون مرجع طوائفهم في قضاياها ، وغفام من الجزية والنفق والمواجب . ولم يرض ان يلج القياصة حتى لا يدعي المسلمون انها اصبحت مسجداً ، لان الخليفة قد وطئ ارضها . اما الصليبيون فانهم ، بعد استيلائهم على الاراضي المقدسة ، اقرؤا كل

طائفة على نظام احوالها الشخصية الخاص بها. وفي الصور الوسطى تكون حق خاص نُظمت بموجبه المناسب بين اصحاب الاطلاعات ، وبينهم وبين سيدهم ، وبينهم وبين مرووسيهيم . اما رجال الدين فكان لهم مقرة ممتازة في الادارة والقضاء يتصرفون بمقتوهم دون منازع ولا معارض .

وفي السنة ١٤٥٣ فتح محمد الثاني القسطنطينية . فلم يطره النصر العظيم الذي حازه ، بل تجنب المزالق السياسية ، واستفاد من اغلاط من تقدموه في الحكم ، ولم يتبع خطتهم المعروجة عاولاً ان يكره الشعوب المتلوية على التذهب عندهم الفاتحين . فانه ابي ان يضط على النصارى ليتخطوا الاسلام ، بل رمى الى استالة الرعية اليه بتساهله في ما لا يضرب بصلحة المملكة ؛ لانه كان يعلم انه لن يأمن شرّ الفتن والثورات ، التي غالباً ما يسببها الضنظ على الضائر والتحككك بالمعادات المقولة المريقة في القدم ، الا اذا ترك للطوائف المولفة منها سلطته ، الحرية اللازمة لصيانة احوالها الشخصية . عدا انه بعمله هذا ترك للروم المجال مفتوحاً للجدالات ليتلهوا عن القلاقل باختلافاتهم الداخلية ، فيستروا على ضعفهم تجاه السلطنة .

وقد سنحت الفرصة للفاتح ليظهر مقدرته السياسية وحسكه الادارية يوم طلب اليه الاروام ان يوافق على انتخاب البطريرك جناديوس سكولاريوس ، فامرهم ان يستروا على عاداتهم في انتخاب البطريرك وتوليته ، ودعا المنتخب الى ولية ، وقبل ان يصرفه اهدى اليه عكازاً ثميناً وقال له : « كن بطريركاً ولترعك العناية . . . ولك مني عهد الصداقة فاعتمد عليه بكل ما كان لاسلافك البطاركة من السلطة والميزة . . . وبعد ايام توجه اليه فرماناً اعلن فيه ان شخص البطريرك لا يمر ، وانه لا يجوز لاحد ان يتحكم بامرهم او يزججه او يقلقه ، وان يكون هو والاساقفة والاحبار الذين انتخبوه مغيين من كل رسم وضريبة وتكليف عام . ومنع تحويل الكنائس التابعة للبطريرك الى مساجد ، وامر ان يكون زواج تبني البطريرك وجميع عاداتهم وتقاليدهم مصونة حسب تعاليم كنيستهم ، وان تبقى لهم شرائعهم في الاحوال الشخصية كالزواج ، والطلاق ، والوصية ، والميراث ؛ واثبت حقهم بانشاء المدارس ،

وبالتعليم ، وادارة شؤون ابنائهم تحت اشراف الرؤساء الروحيين ؛ وان طى
التوة للسلطة ان تنفذ احكام محكمتهم ، وان يكون مجهم المولف في
الاستانة المجلس الاعلى الاستئنافي للاحكام الصادرة من محكم الاساقفة
والاجبار . ومنح البطريرك مقام وزير ، والاساقفة مقام ولاة .

فهل من اعتراف اصرح من هذا بالاحوال الشخصية . فان السلطان اقرها ،
وجعل البطريرك والاساقفة ممثلين لطوائفهم لدى الحكومة . وعض ان يعنى
بتكليف الافراد ما يتوجب عليهم للملكة ، اكفى بان يجعل الرؤساء
الروحيين ضامين تسم هذه الواجبات ، وذلك لقاء ما منحهم «من الامتيازات» .
وكان السلطان سليم الاول قد اراد ان يتولي على المهابد المسيحية ،
ويكره جميع رعاياه على اتعال الدين الاسلامي ، واصدر بذلك ارادة سنية .
الا ان احد مشاهير علماء ذلك العصر ، السيد علي جمالي ، المتضلع من الشرع
الاسلامي ، استدرك المضار التي كانت تهدد السلطنة فبا لو نفذت ارادة
السلطان ، فنصح للبطريرك القسطنطيني ان يتسلح بمهدة السلطان محمد الفاتح ،
ويقدم للسلطان سليم بعض الشهود معاصري الفاتح الذين حضروا اعطاء المهدة
ليشهدوا بذلك ، ففعل وتوفق الى اقناع السلطان سليم بان يعدل عن خطته .

اما السلاطين الذين خلفوا سليم الاول فانهم جددوا مآل هذه المهدة في
قرمانت عديدة ، وبرآات مختلفة ، نذكر اهمها واقربها الينا ، اي فرمان ١٤
شعبان ٥١٢٦٩ . (ايار ١٨٥٣) ، ثم منشور الباب العالي الى سفراء الدول ٣
شوال ٥١٢٦٩ . (٢٠ حزيران ١٨٥٣) ، ومذكرة عالي باشا للدول العظام
(١٢ ايار ١٨٥٥) ، والحظ الهمايوني المورخ في ٩ آذار سنة ١٨٥٦ ، والحظ
الآخر المورخ في ١٨ شباط سنة ١٨٥٨ ، ثم تغير الحظ الهمايوني الاول الذي
اذاعه فؤاد باشا في ٢٥ ايار ١٨٦٧ . زد على ما تقدم الارادة الشاهانية التي
اصدرها عبد العزيز في ٣٠ لك ١ سنة ١٨٧٥ ، ثم القانون الاساسي الذي
نشر في ١ لك سنة ١٨٧٦ ، والدستور الذي نشر بعد اعلان الحكم الديموقراطي
في سنة ١٩٠٨ .

ويمكن ان نلخص ما جاء في هذه الوثائق الرسمية بما كتبه علي باشا في

تقريره الى الدول العظمى في ١٣ ايار سنة ١٨٥٥ قال : « ان وظيفة البطارقة قد جمعت عدة حقوق مدنية ودينية بنوع انه يمكن ان يقال انه ، ما عدا السلطة المدنية التي تتولاها الحكومة الاسلامية ، شؤون المسيحيين ومحاكمهم وتبديير احوالهم مردعة لسلطة مسيحية لا لسلطة اسلامية »

قال المؤرخ لافالته في كتابه « تاريخ تركية » ، المطبوع سنة ١٨٥٩ : « بقيت كنانس الروم في يدهم ، عدا كنيسة آيا صوفيا التي حولت مسجداً ، وتركت لهم الحرية التامة للقيام بشؤونهم المدنية ، والاستقلال في ادارتها الداخلية . فألفوا جماعة مختلفة عن الامة الفاتحة وفرضت عليهم ضريبة الجزية والحراج لقاء ما اثبت لهم من الحقوق كطائفة رثيها البطريرك يماونه في الادارة مجمع الاساقفة ، وله رتبة وزير يقوم بمخدمته ياور من الاتكشارية . واعترف له بحق النظر في جميع الدعاوى الحقوقية والجزائية بين رعاياه الروم ، ضمن نطاق بطريركيته ، واليه يرجع الفصل في امور الزيجات ، والمواريث ، والوصيات ، والطلاق ، والسرقات ، والجنح . محاكمه مؤلفة من رجال الاكليروس الاعلى ، لها حق ان تجازي بالحبس والضرب والنفي الخ . وكانت القوة المسلحة مكلفة ان تنفذ جميع قراراته بحق المسيحيين . . . وكان المجمع ، بصفته مجلساً ملياً كبيراً ، ديواناً استئناف للاحكام الصادرة من المطارنة في ابرشياتهم يتصرف بواردات الكنائس والملة عموماً . والبطريرك ورجال الاكليروس واعضاء مجالس الطائفة اعفوا من الضرائب . »

وكانت المحاكم الروحية تفصل الدعاوى المتكونة بين المسيحيين والمسلمين ، اذا رضي المسلمون بذلك . وكانت تلك الاحكام تنفذ ، ولو اتحل المحكوم عليه الدين الاسلامي بمد قبول الدعوى عليه . فضلاً عن ان البطريرك والاساقفة خولوا حق انشاء المدارس وادارتها وقبول الاوقاف والمناظرة عليها وادارتها . وهذه « الامتيازات » ، التي مُنحت للروم أولاً ، صار تقديمها فيما بعد الى سائر الطوائف المسيحية بموجب فرمانات وبراءات التولية .

وما زالت الحال على هذا المنوال حتى فككت الحرب الكونية اواصر السلطنة العثمانية ، فقُتبت اراضيها ، وانتدبت جمعية الامم اكلل قم منها

دولة من دول الحلفاء الظافرة لتقوم بواجب الوصاية على الحكومات الجديدة المتألفة من حطام تلك المملكة الواحة الارجاء. وقد نص في صك الانتداب ، في المادة ٦ منه ، ان على الدولة المنتدبة واجب تأمين الاحوال الشخصية التي اصح قانونها مضرناً بصك الانتداب ، ومتعلقاً بتحويله وتمديله بمجعية الامم ، لا بهيئة منفردة من الهيئات الرسمية اياً كانت . وقد طبقت بريطانيا العظمى المادة السادسة المذكورة على فلسطين ، واثبتت قانون الاحوال الشخصية ، وتوسعت في تفسيره ، ومددت نطاق اختصاص المحاكم المذهبية حتى انها خولتها الحكم بثبوت الوقف الحيري الديني ، وما شاكل .

اما في سورية ولبنان فقد حاول السيد ده جوقتل ، المفوض السامي السابق ان يحصر صلاحية المحاكم المذهبية في عقد الزواج وما يتفرع منه فقط ، فاحتج عليه رؤساء الطوائف الدينية ووقف اثر ذلك العمل بوجبه ، وقراره هو المعروف بقرار رقم ٢٦١ . ثم اصدرت وزارة الاستاذ اذه المرسوم الاشتراعي الذي ذكرناه في صدر هذه المقالة ، فاعاد الى المحاكم المذهبية اموراً سبق لنسأ ايرادها فزاد على القرار ٢٦١ وخفف من « امتيازات » الرؤساء الروحانيين .

وبما يلفت النظر هو ان اكثر ما نسيه « امتيازات مذهبية » قد استمده محمد القاتح من الشريعة البيزنطية . لانه من يوم استولى قسطنطين الكبير على زمام الحكم خول الاساقفة سلطة واسعة جداً في الامور المدنية ، وقد حصرها يوستينيانوس ، صاحب المجلة المعروفة باسمه ، في مواد معينة .

قال الاستاذ كوث ، المعلم في جامعة الحقوق الباريسية ، في مقالة عنوانها « يوستينيانوس ومآثره التشريعية » : « ان هذا العاهل وعقب في ان يخفف وطأة سوء استعمال السلطة من قبل الحكام المدنيين ، فاستعان بالاساقفة وخولهم سلطة واسعة ليتفقدوا السجون ويطلقوا سبيل من لم يكن موقوفاً باسم صريح من الرؤساء ، ورفضوا الشكوى على الذين يتمدون خطة الاعتدال في الحكم وقد تأيدت في عهد خلفاء يوستينيانوس مداخلة الاساقفة في الشؤون المدنية في الامبراطورية الشرقية واتت بقوائد جنة في القرون التالية . »

(للمقال صلة)